

Distr.: General  
9 March 2023  
Arabic  
Original: English



## اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

### المحتويات

#### الصفحة

3	..... لمحة عامة عن الإقليم
5	..... أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
8	..... ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
9	..... ثالثاً - المسائل المتصلة بالأراضي
10	..... رابعاً - الميزانية
11	..... خامساً - الاقتصاد
11	..... ألف - لمحة عامة
11	..... باء - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما فيها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي رسالة مؤرخة 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، وجهت الأمانة العامة انتباه الدولة القائمة بالإدارة إلى قرار الجمعية العامة 140/77 ملتمسة إسهامها، عملاً بالفقرة 17 من ذلك القرار، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم. ورداً على ذلك، أوضحت الدولة القائمة بالإدارة للأمانة العامة في 25 كانون الثاني/يناير 2023 أن ليس لديها معلومات إضافية تقدمها. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة، المتاحة عبر الرابط [www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers](http://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers).



11	.....	النقل والاتصالات	جيم -
12	.....	شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة	دال -
12	.....	الطاقة المتجددة	هاء -
13	.....	الزراعة ومصائد الأسماك	واو -
13	.....	الأوضاع الاجتماعية	سادسا -
13	.....	العمل	ألف -
14	.....	التعليم	باء -
14	.....	الصحة العامة	جيم -
14	.....	البيئة	سابعا -
15	.....	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	ثامنا -
15	.....	مركز الإقليم في المستقبل	تاسعا -
15	.....	موقف حكومة الإقليم	ألف -
16	.....	موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
17	.....	نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة	عاشرا -
17	.....	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	ألف -
17	.....	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	باء -
			المرفق
20	.....	خريطة غوام	

## لمحة عامة عن الإقليم

*الإقليم*: غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية، يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

*الجغرافيا*: غوام هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصىها جنوباً، وتقع على بعد نحو 2 200 كلم إلى الجنوب من طوكيو وعلى بعد 6 000 كلم إلى غرب الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة هضبة مرتفعة جيرية مرجانية، والمنطقة الجنوبية جبلية. ومرفاً أبرا هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

مساحة الإقليم: 544 كلم<sup>2</sup>

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 214 059 كلم<sup>2</sup>

عدد السكان: 153 836 نسمة (تقديرات عام 2020)

العمر المتوقع عند الولادة: 77,5 سنة (النساء: 80,08 سنة؛ الرجال: 75,07 سنة) (تقديرات عام 2022)

اللغتان: الإنكليزية والشامورو

*التركيبة الإثنية* (تعداد عام 2020): 32,8 في المائة من الشامورو؛ و 29,1 في المائة من أصول فلبينية؛ و 13,2 في المائة متحدرون من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و 6,8 في المائة من البيض؛ و 6,4 في المائة من الآسيويين؛ و 0,6 في المائة من أصول إثنية أخرى؛ و 10,0 في المائة من أصول مختلطة

العاصمة: هغانتيا

رئيسة حكومة الإقليم: لورديس ليون غيريرو (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مايكل ف. ك. سان نيكولاس (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ الحزب الجمهوري

الانتخابات: أجريت آخر انتخابات فيها في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (انتخابات عامة)؛ الانتخابات المقبلة: تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (انتخابات عامة)

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم 15 عضواً

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 34 624 دولاراً (تقديرات عام 2020، بسعره المربوط بالقوة الشرائية للدولار (لعام 2009))

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية: السياحة والقوات العسكرية للولايات المتحدة

معدل البطالة: 4,4 في المائة (أيلول/سبتمبر 2022)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

نبذة تاريخية: كان شعب الشامورو الأصلي المتحدر من أصل ملايو - بولينيزي يسكن غوام عندما وصلت البعثات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر. ويشكل الشامورو الآن ما يزيد قليلاً عن ثلث السكان.

## أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - تولت وزارة البحرية في الولايات المتحدة إدارة غوام من عام 1899 إلى عام 1950، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، فيما يخص جميع المسائل التي لا تقع ضمن أي برامج تتولى مسؤوليتها وزارة أو وكالة اتحادية أخرى، تخضع للإشراف الإداري العام لوزير داخلية الولايات المتحدة. وغوام إقليم غير مدمج، ولا تسري أحكام دستور الولايات المتحدة كلها على الجزيرة. ويتضمن القانون التأسيسي شرعة للحقوق. وبموجب الدستور، تختار فرادى ولايات الاتحاد، لا الأقاليم، كبار الناخبين الذين ينتخبون رئيس الولايات المتحدة ونائبه. غير أن الأشخاص المولودين في غوام هم عموما من مواطني الولايات المتحدة، ويجوز لهم عند إثبات الإقامة في إحدى الولايات الخمسين للولايات المتحدة التصويت لكبار الناخبين الممثلين للولاية التي يقيمون فيها.

2 - وينتخب شعب غوام حاكما لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص انتُخب لهذا المنصب لولايتين كاملتين متتاليتين أن يُنتخب لشغله مرة أخرى إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة. ويجوز للحاكم، الذي يتولى مسؤولية الإشراف العام والرقابة العامة على السلطة التنفيذية، أن يصدر أوامر تنفيذية وأنظمة وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع قوانين، وأن يعرض وجهات نظره على تلك الهيئة، وأن يمارس حق الاعتراض على التشريعات. وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تولت لورديس "لو" ليون غيريرو (من الحزب الديمقراطي) منصب الحاكمة منذ كانون الثاني/يناير 2019، وهي أول امرأة تنتخب لهذا المنصب. وأعيد انتخابها في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

3 - وتتألف الهيئة التشريعية لغوام، المؤلفة من مجلس واحد، من 15 عضو مجلس شيوخ يُنتخب كل منهم لعضوية مدتها سنتان. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل قرار الاعتراض على التشريعات الصادر عن الحاكمة. وبموجب بند السيادة الوارد في الدستور، يكون لقوانين الولايات المتحدة الأسبقية في حالات التعارض مع قانون إحدى الولايات أو الأقاليم. وفي الانتخابات التشريعية التي أُجريت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، فاز الحزب الديمقراطي بتسعة مقاعد مقابل ستة مقاعد للحزب الجمهوري.

4 - ومنذ عام 1972، تُوفد غوام مندوبا لها إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. ويجوز لهذا المندوب الذي تمتد عضويته سنتين أن يصوت في اللجان وعلى التعديلات المطروحة في الجلسات العامة، لكن ليس على الإقرار النهائي لمشاريع القوانين. وانتخب جيمس س. مويلان (جمهوري) في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

5 - ويتألف النظام القضائي في غوام من عنصر محلي وآخر اتحادي. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يسيرهما قضاة يعيّنهم الحاكم وتقرّر تعيينهم الهيئة التشريعية لغوام. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام 2004، أُنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعا مستقلا من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الدنيا في الإقليم، وأنشئت بذلك فعليا هيئة قضائية محلية موحّدة. ويُختار المدعي العام في غوام عن طريق الانتخاب. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية لغوام قاضي محكمة محلية يعيّنّه رئيس الولايات المتحدة ويقرّر مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة تعيينه.

6 - وشهدت غوام من حين إلى آخر تحركات من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة، كما ورد بالتفصيل في ورقات عمل سابقة. ففي عام 1997، أنشئت بموجب قانون غوام العام 23-147 للجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة شعب الشامورو حقه في تقرير المصير، وذلك للتصدي لمسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تتعلق بشعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتوازي مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمتها لجنة غوام الانتخابية، بالإشراف على تنظيم عملية استفتاء على الخيار الذي يفضله شعب الشامورو فيما يتعلق بالمركز السياسي (التحول إلى ولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر).

7 - وفي عام 2000، منحت الهيئة التشريعية لجنة غوام الانتخابية سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء على المركز السياسي، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين التحول إلى ولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. وكان من المقرر أن يكون الاستفتاء غير ملزم، لكنه كان سيحدد مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان من المقرر في الأصل إجراؤه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وعدم تسجيلهم؛ وينص القانون على إجراء الاستفتاء عندما يصبح 70 في المائة من سكان غوام الأصليين الذين يحق لهم التصويت مسجلين. ويسري حق الاقتراع العام في الانتخابات العامة على مواطني الولايات المتحدة البالغين من العمر 18 سنة أو أكثر الذي يوجد موطنهم القانوني في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام من الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. غير أن المجلس التشريعي في غوام وصف في القانون العام 25-106 الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء بأنهم الأشخاص الذين أصبحوا من مواطني الولايات المتحدة بمقتضى سلطة وسريان القانون التأسيسي لعام 1950، وذريتهم.

8 - وفي عام 2011، دعا إيدي كالفو، الحاكم حينئذ، للجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة منذ عقد من الزمن تقريبا. وأوقفت اللجنة خطط إجراء الاستفتاء الشعبي في عام 2016، لكنها تواصل تنظيم حملات تثقيفية شاملة. وأنشأت اللجنة ثلاث فرق عمل مخصصة للتثقيف والتوعية بشأن كل خيار من الخيارات الثلاثة للمركز السياسي، وهي: التحول إلى ولاية، والاستقلال، والارتباط الحر.

9 - وطُعن في دستورية القوانين المتعلقة بالناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء أمام المحكمة المحلية لغوام في قضية ديفيس ضد غوام (*Davis v. Guam*)، وهي دعوى جماعية رفعها أرنولد ديفيس في عام 2011. وقد رُدت الدعوى في أول الأمر في 9 كانون الثاني/يناير 2013 على أساس أن المدعي ليس ذا صفة وأن دعاواه سابقة لأوانها، غير أن محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة في الولايات المتحدة أبطلت ذلك القرار، في 8 أيار/مايو 2015، وسمحت بالمضي قدما في إجراءات الدعوى. وقدم الطرفان طلبا للحصول على حكم مستعجل إلى حين الفصل في الدعوى نهائيا. وفي 8 آذار/مارس 2017، سلّمت المحكمة المحلية بـ "التاريخ الطويل لاستعمار" الجزيرة وشعبها و "رغبة هؤلاء المستعمرين في الحصول على حقهم في تقرير المصير"، لكنها خلصت إلى ما يلي: لا يجيز الدستور استبعاد الحكومة لناخبين مستوفين لشروط التصويت من المشاركة في انتخابات متعلقة بالبت في قضايا عامة لمجرد عدم انتماء هؤلاء الناخبين المستوفين لشروط التصويت إلى الأصل المناسب أو السلالة المناسبة؛ ويفرض قانون الاستفتاء على نحو غير جائز قيودا عرقية على تمتع سكان غوام من غير الشعب الأصلي بحقوق التصويت، الأمر الذي ينتهك التعديل الخامس عشر للدستور؛ وينتهك هذا القانون شرط المساواة في الحماية الوارد في التعديل الرابع

عشر. وإضافة إلى ذلك، منعت المحكمة المحلية غوام بصورة دائمة من إجراء استفتاء تقتصر فيه حقوق التصويت، على وجه التحديد، على سكان غوام الأصليين، كما منعتها من إنفاذ أي قوانين أو أنظمة رامية إلى إنفاذ قانون الاستفتاء، ما دام ذلك الإنفاذ سيمنع ناخبين يحق لهم التصويت ممن ليسوا من سكان غوام الأصليين من التسجيل والتصويت في الاستفتاء.

10 - واستأنفت حكومة غوام هذا القرار. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قَدّمت الولايات المتحدة مذكرة صادرة عن أصدقاء المحكمة دفعت فيها بأنه ينبغي لمحكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة أن تؤكد قرار المحكمة المحلية. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2018، استمعت محكمة الاستئناف إلى مرافعات شفوية. وفي 29 تموز/يوليه 2019، خلصت محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة إلى أن قيام غوام بفرض قيود على الأشخاص الذين يُسمح لهم بالتصويت في الاستفتاء يشكل انتهاكا للتعديل الخامس عشر وأكدت قرار المحكمة المحلية. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت حكومة غوام التماسا إلى المحكمة العليا للطعن في القرار المذكور أعلاه الصادر عن محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة. وفي 4 أيار/مايو 2020، رفضت المحكمة العليا الموافقة على إحالة ملف الدعوى للمراجعة.

11 - وترى الدولة القائمة بالإدارة أن: (أ) حق شعب غوام في تقرير المصير يجب أن يمارسه شعب غوام بأكمله، لا مجرد جزء من السكان؛ (ب) ولا يمكنها تأييد عملية تكون فيها لحقوق بعض الفئات أسبقية على حقوق فئات أخرى على أساس الأصل الإثني أو النسب؛ (ج) وحكومة الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع شعب غوام من أجل التوصل إلى حل بشأن المركز السياسي الحالي لغوام؛ (د) ويجب التوصل إلى النتيجة النهائية لهذه العملية على نحو يتماشى مع قوانين الولايات المتحدة ومع المبدأ القائل بأن تقرير المصير يجب أن يمارسه الشعب بأكمله.

12 - ويقدم الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، المنشأ بموجب الأمر التنفيذي 13537 الصادر في 14 نيسان/أبريل 2010، المشورة إلى رئيس الولايات المتحدة بشأن وضع أو تنفيذ سياسات تتعلق بالمناطق الجزرية، ويلتمس معلومات ومشورة بشأن تلك المناطق من حكام المناطق الجزرية وغيرهم من المسؤولين المنتخبين في المناطق الجزرية ومن ممثلي الكيانات أو غيرهم من الأفراد، ويلتمس معلومات من الإدارات أو الوكالات التنفيذية لأغراض الاضطلاع بمهامها، من أجل المساعدة على ضمان التنسيق والتعاون بين الوكالات الاتحادية في معالجة المسائل التي تهم مناطق منها ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وفي 8 شباط/فبراير 2023، عقد الفريق المشترك بين الوكالات دورته العامة السنوية مع حكام الأقاليم.

13 - وحضرت حاكمة غوام الدورة العامة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، حيث تكلمت عن كيف أن الاستثمارات الاتحادية في مستشفيات غوام، وبنيتها التحتية وقدرتها على الصمود تخدم مصالح الأمن الوطني. وذكرت أن الطلبات التي قدمت في الاجتماع باسم غوام، بشأن جوانب تشمل التمويل الاتحادي وتأشيرات H-2B، يمكن أن تساعد على استقرار اقتصاد الإقليم وإعادة بناء بنيته التحتية، وتحمي بذلك مستقبل الجزيرة.

## ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

14 - وفقاً للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم (الصادرة عن هيئة التنمية الاقتصادية في غوام)، تستضيف غوام فرعين من القوات المسلحة، هما بحرية الولايات المتحدة والقوات الجوية للولايات المتحدة. وفي عام 2009، وضعت القاعدة البحرية غوام، جنباً إلى جنب مع قاعدة أندرسن للقوات الجوية، تحت قيادة منطقة جزر ماريانا المشتركة. وفقاً للموقع الشبكي لوزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية Military OneSource، كانت غوام في شباط/فبراير 2023 موطناً لما عدده 21 700 من الأفراد العسكريين وعائلاتهم.

15 - وعلى النحو المبين بالتفصيل في ورقات العمل السابقة، وضعت الولايات المتحدة منذ عام 2009 خططا لإعادة تنظيم وجود وزارة دفاعها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخطط سلاح مشاة بحرية الولايات المتحدة لتوحيد القواعد في أوكيناوا، اليابان، عن طريق نقل مشاة البحرية إلى أماكن أخرى، منها غوام. وقد أصدر التقرير السنوي الثالث عشر لفريق المفتشين العامين المعني بالتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بإعادة تنظيم القوات في غوام في 27 كانون الثاني/يناير 2022 وهو يغطي الفترة المشمولة بالتقرير من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2021. ونظراً لإحداث تغيير في التشريعات، سيصدر التقرير المقبل مرة كل سنتين وسيغطي الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2023. ووفقاً للتقرير، تتمثل الخطة الحالية في نقل 5 000 من مشاة البحرية و 1 300 من معاليهم إلى غوام في الفترة بين السنتين الماليتين 2020 و 2028. ويمثل ذلك تخفيضاً مقارنة بعدد الجنود المقرر نقلهم الوارد في خطة عام 2006، وهو 8 000 من مشاة البحرية و 5 000 من معاليهم، وقد جرى في الوقت نفسه تمديد الإطار الزمني لعملية إعادة التنظيم، ويُعزى ذلك جزئياً إلى نقص اليد العاملة الذي تشهده غوام. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، افتُتح في غوام معسكر بلاز التابع لقوات مشاة بحرية الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع أن يكون معسكر بلاز موطناً لحوالي 5 000 من مشاة البحرية الذين سيبدأون عملية الانتقال إليه من أوكيناوا في بداية النصف الأول من العقد. ووفقاً لطلب الميزانية التنفيذية لعام 2024 المقدم من حكومة غوام، من المتوقع أن يتمثل تأثير مشاريع النقل الجارية على اقتصاد الإقليم في المقام الأول في زيادة كبيرة في نشاط البناء. وحدد المبلغ الأقصى لتكلفة إعادة التنظيم بمبلغ 8,7 بلايين دولار، ستأتي 3 بلايين دولار منها من حكومة اليابان. وستشمل الميزانية تمويلًا لبناء مشاريع خارج القاعدة لتحسين مشاريع المياه المدنية، وشبكات مياه المجاري، ومشاريع الموانئ والتحسينات الرئيسية للطرق ومشاريع جسر هاغاتتيا.

16 - وفي 29 آب/أغسطس 2015، أصدرت وزارة البحرية في الولايات المتحدة صحيفة القرار الخاص بنقل القوات إلى غوام، بعد إصدارها البيان النهائي التكميلي عن الأثر البيئي بالنسبة لغوام في 18 تموز/يوليه 2015، الذي دعت فيه الوزارة إلى تنفيذ عملية إعادة تنظيم أصغر مما كان مقرراً في الخطة الأصلية لعام 2010، وعرضت القرارات اللازمة لتنفيذ ما اقترحت من إجراءات لإعادة التنظيم وما حُدِّد من تدابير لتخفيف الآثار. وتتعلق صحيفة القرار تحديداً بنقل مشاة البحرية ومُعاليهم، وتشمل القرار المتعلق بتشديد وتشغيل قاعدة رئيسية (منطقة لتجميع القوات)، ومنطقة سكن للأسر، ومجمع للتدريب على إطلاق الذخيرة الحية، وما يرتبط بذلك من بنية تحتية من أجل دعم عملية نقل عدد جدي تقلصه إلى حد بعيد من أفراد قوات البحرية ومُعاليهم. وإضافة إلى صحيفة القرار، أصدرت دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة أيضاً في عام 2015 رأياً بشأن الأثر الأحيائي، عُذِّل، بحسب الدولة القائمة بالإدارة، في الأعوام 2017 و 2018 و 2020، بشأن قرار الوزارة نقل مشاة البحرية من أوكيناوا إلى غوام والأنشطة المرتبطة بها على

غوام. وتناول الرأي الصادر في عام 2015 أثر عملية النقل على الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للانقراض والآثار الضارة بموائل حيوية لأنواع معينة، وعرض تدابير الحفظ اللازمة لإبقاء تلك الآثار السلبية في حدها الأدنى. ورغم صدور رأي سابق بشأن الأثر الأحيائي في سياق نقل مشاة البحرية في عام 2010، في أعقاب طلب تقدّمت به الوزارة في تشرين الأول/أكتوبر 2014 للعودة إلى الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2010 نظرا للتغيرات الكبيرة المدخلة على الإجراء المقترح، صدر الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2015، الذي أبطل الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2010 وحل محله (انظر الفقرة 37). وأصدر التقرير السنوي عن الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2020 الذي تناول مسألة تنفيذ تدابير الحفظ وأحكام وشروط عملية النقل خلال الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2020.

17 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحوارات جارية بين وزارة الدفاع والوكالات المحلية التي يشمل اختصاصها تلبية الطلبات المتعلقة بكفالة الحماية المناسبة للموارد الثقافية والطبيعية لغوام. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقّعت وزارة الدفاع وحكومة غوام ومكتب المحافظة على التراث التاريخي التابع لولاية غوام الاتفاق البرنامجي. ويحدد هذا الاتفاق الخطوط العريضة لإدارة حماية المعالم التاريخية والثقافية أثناء القيام بأنشطة التدريب والتمارين العسكرية.

### ثالثا - المسائل المتصلة بالأراضي

18 - تنطوي مسألة استغلال الأراضي وملكيّتها على مسألتين رئيسيتين، هما إعادة الأراضي غير المستغلة أو المستغلة بشكل غير كامل التي هي بحوزة وزارة الدفاع، وإعادة تلك الأراضي إلى أصحابها الأصليين من شعب الشامورو. وفي عام 2019، كانت وزارة الدفاع تمتلك ما قدره 40 644 فدانا من إجمالي مساحة الأراضي المتوافرة في غوام البالغة 147 000 فدان، أو ما نسبته 27,65 في المائة من كتلة اليابسة في الجزيرة. وبموجب قانون غوام، يحق لأصحاب الأراضي من القطاع الخاص في الإقليم أن يرفضوا بيع أي من أراضيهم إن كان الشراء لأغراض عسكرية. وفي ما يتعلق بالأراضي العامة، تخضع هذه الطلبات لموافقة الهيئة التشريعية في غوام.

19 - وفي آذار/مارس 2011، وقّع اتفاق برنامجي بين وزارة الدفاع والمجلس الاستشاري المعني بحفظ التراث التاريخي ومسؤول حفظ التراث التاريخي التابع للدولة في غوام من أجل حفظ الممتلكات الثقافية والتاريخية الموجودة في الجزيرة خلال عمليات التشييد في إطار التحضير لنقل مشاة البحرية ومعاليتهم وموظفي الدعم في عام 2016. وتشمل المشاريع المدرجة في الاتفاق البرنامجي تشييد مستودع ثقافي ومختبر للصحة العامة وإدخال تحسينات إضافية على شبكات المياه ومياه الصرف في الجزيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قدّم مكتب تكييف الأوضاع الاقتصادية التابع للوزارة منحتين إلى حكومة غوام بلغ مجموعهما 129,9 مليون دولار للإنفاق على مشاريع البنى التحتية المدنية المتصلة بنقل مشاة البحرية. فقد منح مكتب الحاكم 12 مليون دولار لكي يُستخدم في عملية التخطيط النهائي والتصميم وخدمات إدارة البرامج والتشييد وعملية تشييد مستودع ثقافي. أما المنحة الأخرى، البالغة 117,9 مليون دولار، فقد قدّمت من أجل تحديث مرافق معالجة مياه الصرف الصحي (انظر الفقرة 32).

20 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا تزال وزارة البحرية ملتزمة بموجب سياسة "صافي الآثار السلبية" بأن تترك أثرا بيئيا أصغر حجما على الجزر بعد نقل مشاة البحرية مقارنة بالأثر البيئي الذي كانت تتركه في السابق. وفي تقرير الكونغرس الذي قدّم في 28 أيلول/سبتمبر 2017 بشأن تنفيذ هذه السياسة، ذكرت

وزارة البحرية أن من المتوقع عند الانتهاء من جميع عمليات النقل المذكورة في التقرير أن تتخفض حيازتها للأراضي بمقدار 654 فدانا مقارنةً بكانون الثاني/يناير 2011.

21 - وفي عام 1975، أقرت غوام القانون الاستئماني لأراضي شعب الشامورو لإعطاء السكان الشامورو المتحدرين من شعب الشامورو الأصلي فرصة استئجار الممتلكات بمبلغ رمزي. وفي أيلول/سبتمبر 2017، رفعت وزارة العدل في الولايات المتحدة دعوى قضائية ضد حكومة غوام واللجنة الاستئنافية لأراضي شعب الشامورو والمدير الإداري للجنة، احتجت فيها الولايات المتحدة بأن القانون الاستئماني وأنظمتها التنفيذية تميز ضد السكان من غير الشامورو على أساس العرق أو الأصل القومي، الأمر الذي يشكل انتهاكا لقانون السكن العادل، نظرا إلى أن القانون ينص على أن "سكان الشامورو الأصليين" هم وحدهم المؤهلون للحصول على عقود إيجار بغض النظر عما إذا كانوا هم أو المتحدرون منهم قد تكبدوا خسائر في الأراضي. ومن ناحية أخرى، احتجت حكومة غوام بأن هذا التفضيل جائز لأن شعب الشامورو الأصلي هو تصنيف سياسي وليس تصنيفا عرقيا.

22 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدرت محكمة الولايات المتحدة المحلية في غوام قرارا رفضت فيه الالتماس الذي قدمته الولايات المتحدة لإصدار حكم جزئي بشأن المذكرات التي التمس فيها الولايات المتحدة حكما يفيد بأن القانون الاستئماني يميز على أساس العرق أو الأصل القومي. ورفضت المحكمة أيضا الالتماس الذي قدمته غوام لإصدار حكم بشأن المذكرات، إلا في ما يتعلق بمسألة التعويض المالي. واحتجت غوام في ذلك الالتماس بأن الانتصاف الذي تطلبه الولايات المتحدة لا أساس له. وقضت المحكمة بأن قانون الإسكان العادل لا يسمح للولايات المتحدة بالتماس بتعويضات نقدية من غوام باسم فرادى ضحايا التمييز، لكنها أجلت النظر في مسألة ما إذا كان يمكن تقييم العقوبات المدنية. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافقت اللجنة الاستئنافية لأراضي شعب الشامورو على شروط التسوية المقترحة الواردة في الاتفاق المبرم بين ممثلي غوام والولايات المتحدة، على النحو المبين في ورقة الشروط المؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 التي تنص على جملة أمور منها إجراء تغييرات وتعديلات معينة في قانون اللجنة الاستئنافية لأراضي شعب الشامورو و/أو قواعد اللجنة وأنظمتها. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقعت حاكمة غوام القانون العام 35-112، في أعقاب إقرار الهيئة التشريعية لغوام مشروع القانون، الذي سنّ التشريع اللازم للامتثال لأحكام الاتفاق المتعلق بتسوية القضية، وتنفيذها.

## رابعاً - الميزانية

23 - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام، ومن المنح الاتحادية التي تخصصت عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، دفع الضريبة على الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. وتتمتع الحاكمة بحق الاعتراض على أي مشروع قانون ميزانية؛ وعند ذلك يجوز للهيئة التشريعية إما إبطال الاعتراض بأغلبية خاصة وإما إعادة النظر في مشروع القانون.

24 - وفي 12 أيلول/سبتمبر 2022، وقعت الحاكمة قانون الميزانية المتعلق بميزانية السنة المالية المنتهية في أيلول/سبتمبر 2023 ليصبح نافذاً باسم قانون غوام العام رقم 36-107. وبلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة للصندوق العام 809,9 ملايين دولار وبلغ مجموع المبلغ المتاح لرصد الاعتمادات من إيرادات الصندوق العام 713,2 مليون دولار.

**خامسا - الاقتصاد****ألف - لمحة عامة**

25 - لا يزال اقتصاد غوام يقوم على ركيزتين رئيسيتين، هما السياحة والقوات العسكرية. ووفقا لطلب الميزانية التنفيذية لعام 2023 المقدم من حكومة الإقليم، تمثل نفقات الحكومة الاتحادية الآن أكبر مصدر منفرد للأموال المتدفقة إلى غوام. وكانت نفقات الحكومة الاتحادية في السنوات الأخيرة ثاني أكبر مصدر للأموال، بفارق كبير بعد نفقات السياحة.

26 - ووفقا لمكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لغوام في عام 2021 زيادة بنسبة 1,1 في المائة بعد أن سجل انخفاضا بنسبة 11,9 في المائة في عام 2020. وفي عام 2021، تأثر اقتصاد غوام باستجابة الحكومة الاتحادية المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد قُدم الدعم لحكومة الإقليم وإنفاق المستهلكين من خلال المدفوعات الاتحادية المأذون بها بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا لعام 2020، وقانون الاعتمادات التكميلية للاستجابة والإغاثة في مواجهة فيروس كورونا لعام 2021 وقانون خطة الإنقاذ الأمريكية لعام 2021.

**باء - السياحة**

27 - وفقا للإحصاءات الأولية المتعلقة بوصول الزوار الوافدين الصادرة عن مكتب زوار غوام، بلغ عدد الزوار الوافدين في عام 2022 ما مجموعه 328 446 زائرا، بزيادة قدرها 313,7 في المائة مقارنة بـ 79 389 زائرا وفدا في عام 2021. وارتفع عدد الزوار من كوريا الجنوبية واليابان بنسبة 2 384,6 في المائة و 1 059,1 في المائة، على التوالي.

**جيم - النقل والاتصالات**

28 - يبلغ طول شبكة الطرق في الإقليم أقل من 1 000 ميل بقليل، 420 ميلا منها مصنفة على أنها طرق "غير عامة". ومن أصل 550 ميلا من الطرق العامة، يوجد نحو 144 ميلا من الطرق الرئيسية وبعض الطرق الثانوية. ولصيانة شبكة الطرق السريعة في الإقليم، تحصل حكومة غوام على تمويل من وزارة النقل ومن الإدارة الاتحادية للطرق في الولايات المتحدة.

29 - وتتولى هيئة موانئ غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة الإقليم، إدارة مرافق الميناء التجاري في مرفأ أبرا الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة 95 في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضا مركز للشحن العابر إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

30 - وأصبحت خطة عام 2030 لتطوير شبكة النقل في غوام عنصرا رسميا من خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل خطة النقل، وهي استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى تحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق ووسائل النقل الجماعي، مع تخصيص مرمرات للمشاة والدراجات الهوائية. وتعالج الخطة أيضا مسائل أخرى مثل التعزيزات العسكرية المقترحة.

## دال - شبكة المياه، والصرف الصحي والمرافق العامة

31 - وفقا للتقرير السنوي عن جودة المياه لعام 2020 الذي أعدته هيئة غوام لمحطات المياه، فإن مياه الشرب في غوام استوفت أو تجاوزت في عام 2020 كل المعايير التي وضعتها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة.

32 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، منحت وزارة الدفاع هيئة غوام لمحطات المياه مبلغ 117,9 مليون دولار تقريبا لتمويل أعمال التشييد المتصلة بتحديث محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الشمالية، وذلك على نحو ما أذن به كونغرس الولايات المتحدة في المادة 2821 من قانون الإذن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية 2016. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لم تكن محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الشمالية قد شُيدت بعد، حتى وقت كتابة هذا التقرير.

33 - وتوفر هيئة الطاقة في غوام جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لعموم الناس ولوزارة الدفاع. وفي عام 2018، اقترحت الهيئة إنشاء محطة جديدة لتوليد الطاقة بسعة 180 ميغاواط من خلال استثمار مبلغ قيمته 400 مليون دولار لتحل محل المحطتين اللتين تعطلتا نتيجة انفجار وحريق وقعا في آب/أغسطس 2015، وستتمثل المحطة للمعايير البيئية الاتحادية، وفي الوقت ذاته ستسمح بإدماج مصادر الطاقة المتجددة القائمة المنتجة للطاقة الكهروضوئية الشمسية، إضافة إلى 130 ميغاواط من مزارع الطاقة الكهروضوئية الشمسية المقرر إنشاؤها (انظر الفرع هاء). ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، من المقرر أن يبدأ تشغيل المحطة الجديدة لتوليد الطاقة بحلول نيسان/أبريل 2024.

34 - ووفقا لإدارة معلومات الطاقة بالولايات المتحدة، في عام 2021، استأثر القطاع السكني بنسبة 38 في المائة من استخدام الكهرباء في غوام، في حين استأثر القطاع التجاري بنسبة 31 في المائة، وجيش الولايات المتحدة بنسبة 20 في المائة وحكومة الإقليم بنسبة 11 في المائة. ولا توجد في غوام موارد للطاقة الأحفورية وهي تلبى جميع احتياجاتها من الطاقة تقريبا من خلال المنتجات النفطية المستوردة. وهي لا تملك احتياطات من الغاز الطبيعي ولا تنتج أو تستخدم الغاز الطبيعي.

## هاء - الطاقة المتجددة

35 - يتطلب معيار حافظة الطاقة المتجددة لغوام أن تستمد نسبة 50 في المائة من مبيعات الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2035 و 100 في المائة بحلول عام 2045. وأدخلت إلى الشبكة مزرعة شمسية جديدة في غوام بقدرة توليد تبلغ 60 ميغاواط في عام 2022، ومن المتوقع أن تُدخل إلى الشبكة قدرة توليد أخرى تبلغ 60 ميغاواط من الطاقة الشمسية في عام 2023. وفي عام 2021، شكلت مصادر الطاقة المتجددة حوالي 6 في المائة من توليد الكهرباء في غوام. وفي عام 2015، بدأ تشغيل أول منشأة تجارية للطاقة الشمسية (مزرعة شمسية باستطاعة 26 ميغاواط تتضمن أكثر من 120 000 لوح شمسي). ويمكن للمنشأة توليد ما يكفي من الكهرباء لإمداد 10 000 منزل. وأرجئ استحداث 40 ميغاواط أخرى من قدرة التوليد من الطاقة الشمسية مع ما يتصل بها من سعة تخزين، كان من المقرر أن تدخل إلى الشبكة بحلول عام 2024، بعد أن سحب بحرية الولايات المتحدة العقار الذي كان من المزمع استجاره لمواقع الطاقة الشمسية.

## واو - الزراعة ومصائد الأسماك

36 - يُعتبر قطاعا الزراعة وصيد الأسماك قطاعين متطورين نسبيا. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند. وتُعنى مختلف الشعب في وزارة الزراعة في غوام بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة والحراجة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية. ويستعرض مجلس مفوضي الشؤون الزراعية المسائل المتعلقة بتقسيم المناطق، ومكافحة الآفات، وإعداد خطة للتنمية الزراعية، وتقديم القروض الزراعية وما يتصل بذلك، ويقدم توصيات بشأنها.

37 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ في عام 2009 بأن تقوم وزارة الدفاع والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية ببحث ومعالجة تأثير استمرار التعزيزات العسكرية على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، وأن توضع خطة لتخفيف الأضرار والتعويض عنها لمساعدة المتضررين، بما في ذلك من هم في غوام. وفي إطار عملية إعداد البيان التكميلي عن الأثر البيئي للتعزيزات العسكرية، استشارت وزارة البحرية دائرة الأسماك والأحياء البرية والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعتين للولايات المتحدة من أجل تحليل الآثار المحتملة للإجراءات المقترحة على الموائل الأساسية والحيوية. وترد في الفقرة 16 معلومات عن الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي الصادر عن دائرة الأسماك والأحياء البرية في عام 2015 وتعديلاته اللاحقة.

38 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تلقت وزارة البحرية، امثالاً لقانون الأنواع المهددة بالانقراض، آراء مؤيدة بشأن الأثر الأحيائي من دائرة الأسماك والحياة البرية في تموز/يوليه 2015 وتموز/يوليه 2017 وتشيرين الأول/أكتوبر 2018، وتلقت كذلك خطاب موافقة من الدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية في أيار/مايو 2015. وتضمنت كل وثيقة من هذه الوثائق تدابير للحفظ و/أو تخفيف الأثر تعهدت الوزارة بتنفيذها. وامثالاً لقانون ماغنوسون - ستيفنس لإدارة عمليات حفظ مصائد الأسماك، أكملت الوزارة مشاوراتها مع دائرة مصائد الأسماك في أيار/مايو 2015. وقدمت الدائرة سبع توصيات في مجال الحفظ متعلقة بدعم موائل الأسماك الأساسية، لتتظر فيها الوزارة. وفي أيار/مايو 2015، تعهدت الإدارة بتنفيذ ست من تلك التوصيات في إطار عملية نقل القوات العسكرية إلى غوام.

## سادسا - الأوضاع الاجتماعية

### ألف - العمل

39 - بلغ معدل البطالة لشهر أيلول/سبتمبر 2022 ما قدره 4,4 في المائة، بانخفاض قدره 3,7 نقطة مئوية عن الرقم المسجل في أيلول/سبتمبر 2021 والبالغ 8,1 في المائة. وتمثل إحصاءات أيلول/سبتمبر 2022 استمرارا لاتجاه الانخفاض في أعداد العاطلين عن العمل وفي معدل البطالة المسجل كل ربع سنة بصورة متتابة خلال الأرباع السبعة الماضية منذ أن تسببت الجائحة في تسجيل أرقام مرتفعة في كانون الأول/ديسمبر 2020. وبلغ مجموع عدد العاملين في أيلول/سبتمبر 2022 ما قدره 64 540 شخصا، كان 57,6 في المائة منهم من الرجال و 42,4 في المائة من النساء.

## باء - التعليم

40 - يوجد في غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن الطلبة من مرحلة رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر في 26 مدرسة ابتدائية، و 8 مدارس متوسطة، و 6 مدارس ثانوية ومدرسة بديلة واحدة. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلا اتحاديا لدعم برامج من قبيل التعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لأنشطة ما بعد الدراسة التابع لوزارة التعليم. وفي 19 نيسان/أبريل 2022، اعتمد مجلس التعليم في غوام الخطة الاستراتيجية الخمسية لوزارة التعليم في غوام.

## جيم - الصحة العامة

41 - في غوام مرفقان طبيان مدنيان للمرضى الداخليين. وهيئة مستشفى غوام التذكاري هي مستشفى عمومي يتسع لـ 158 سريرا للرعاية الحرجة و 40 سريرا للرعاية الطويلة الأجل. وتتسع مدينة غوام الطبية الإقليمية لـ 136 سريرا للرعاية الحرجة. ومستشفى سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة الذي افتُتح مرفقه الحالي رسميا في 21 نيسان/أبريل 2014، يخدم القطاع العسكري في المقام الأول. وفي الإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية أو حكومية، يقع أحدها في الشمال والثاني في الجنوب والثالث في الوسط.

42 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية كبيرة إلى غوام لمساعدة الإقليم في التصدي لجائحة كوفيد-19. وقدم قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا 55 مليون دولار إلى المناطق الجزرية، ومن ضمنها غوام، كمساعدة في التمويل دعماً للجهود الرامية إلى التأهب لجائحة كوفيد-19 والوقاية منه ومواجهته.

## سابعاً - البيئة

43 - كما ورد بالتفصيل في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام لعام 2011، تتخذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بصفة منتظمة. وتسري أنظمة وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة على غوام، غير أن قوانين الإقليم في بعض الحالات هي أشد صرامة من قوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبيا وذات كثافة سكانية عالية؛ ولذلك تشكل بيئتها البحرية مؤشرا رئيسيا قويا على الأثر البيئي للنشاط البشري عموما. وقد تبين أن جودة المياه البحرية ممتازة بوجه عام على جميع المقاييس. ويمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام لأن الترسبات أدت إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصاب الأنهار.

44 - وتشكل مطامر النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر مساحة اليابسة فيها. وتتفاقم هذه المشاكل مع تغير المستوى المعيشي وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يستدعي استيراد مزيد من البضائع والسلع الأساسية إلى الجزيرة. وأشار مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة في تقريره لعام 2013 المعنون "Further analysis needed to identify Guam's public infrastructure requirements and costs for the Department of Defense's realignment plan" (ضرورة إجراء تحليل إضافي لتحديد احتياجات البنية التحتية العمومية لغوام وتكاليفها على خطة إعادة التنظيم التي وضعتها وزارة الدفاع) إلى أن المطمر الحالي في غوام يمثل للمعايير البيئية ولديه قدرة كافية

على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة، وفي إمكانه توسيع قدراته بما يكفي لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم.

45 - وينشأ نحو ثلث الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرةً. وإضافة إلى ذلك، وحسب التقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى إنشاء طرق رئيسية في المرتفعات الشديدة الانحدار إلى تحات التربة، أدت ترسباته إلى القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الهادبية.

46 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، درست وزارة الدفاع، عملاً بقانون السياسة البيئية الوطنية لعام 1969، الآثار البيئية المترتبة على إجراءاتها المقترحة، وفي أعقاب ذلك، أصدرت وزارة البحرية صحيفة قرارها (انظر الفقرة 15 لمزيد من التفاصيل) في 29 آب/أغسطس 2015.

## ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

47 - غوام عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ 24 تموز/يوليه 1981. والإقليم عضو في جماعة المحيط الهادئ، ومنتدى جزر ميكرونيزيا، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ. وهي تتمتع بمركز مراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي عام 2011، مُنحت مركز مراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

## تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

48 - في الجلسة الثالثة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قال ممثل غوام إن جهوداً قد بذلت في العام السابق للمضي قدماً نحو إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير. وشملت تلك الجهود التثقيف المجتمعي المستمر، بما في ذلك في المدارس، ونشر دراسة "جيهنا مونا: دراسة بشأن تقرير المصير لغوهان"، التي قُدمت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في حلقتها الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في كاستريس، سانت لوسيا، في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022. وتقدم تلك الدراسة، التي تستند إلى مؤشرات الحكم الذاتي المعترف بها دولياً، تحليلاً للخيارات الثلاثة المتعلقة بالمركز والتمثلة في الاندماج، والاستقلال والارتباط الحر. وعدم إدراج هذا المعلم البارز في آخر قرار اتخذته اللجنة الخاصة بشأن غوام يضر بعملها. ولا يزال من أولويات الإدارة أن تجري، في غضون السنوات القليلة المقبلة، استفتاءً على المركز السياسي لا يشارك فيه إلا أولئك الذين حُرّموا تاريخياً من حقهم في تقرير المصير، وهو موقف يتسق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وفي خضم تصاعد التوترات الجغرافية السياسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تواصل الولايات المتحدة تعزيز قواتها العسكرية في غوام. وفي مثل هذه المسائل، لا يعمل الجانبان كمنظيرين، حتى عندما تحاول الدولة القائمة بالإدارة التعاون مع القيادة المحلية. وقد قدمت غوام التماساً إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تطلب فيه مساءلة الولايات المتحدة واحترام الحقوق المدنية والسياسية لشعب غوام، وهو تطور ينبغي تجسيده في مشروع قرار اللجنة وفي أي إجراءات تتخذ في المستقبل. ونظراً لموقعها الاستراتيجي، تقع غوام في بؤرة التوترات. غير أن

القرارات المتعلقة بالأمن لا يمكن أن تستبعد أمن البيئة، والاقتصاد، والصحة والرفاه لشعب غوام. وقد حققت حكومة الإقليم نمواً وتطوراً، حيث أوجدت سبباً جديدة للعمل مع الدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة من أجل تحقيق الحكم الذاتي بالكامل. وينبغي إيضاح بعثة زائرة لتشهد التحديات التي تواجهها غوام والتقدم المذهل الذي أحرزته نحو السيادة.

49 - وقد ورد في الفرع الأول أيضاً استعراض للتطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز غوام في المستقبل.

## باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

50 - في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية من حيث علاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل ضمن اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقال إن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن مركز تلك الأقاليم. وقال أيضاً إن الحكومة الاتحادية تقوم مع ذلك، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بتقديم تقارير مستكملة سنوية عن الأقاليم الخاضعة لإدارتها لإثبات تعاونها بوصفها الدولة القائمة بالإدارة وكسبيل لتصحيح أي أخطاء في المعلومات يُحتمل أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

51 - وفي الجلسة التاسعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، قال ممثل الولايات المتحدة إن حكومته ملتزمة بإحراز تقدم مشترك في ساموا الأمريكية، وغوام وجزر فرنج التابعة للولايات المتحدة وأقر بالتحديات التي تواجهها هذه الأقاليم بسبب حجمها، وموقعها النائي ومواردها الطبيعية المحدودة، فضلاً عن تأثير سنوات من العبودية، والاستعمار والحروب، وما تلاها من نزاع وتكيف اجتماعي، بما في ذلك خلال فترات الإدارة التي اضطلعت بها الولايات المتحدة وإنشاء الحكم الذاتي الداخلي. وقال إن حكومته تقيم شراكات وثيقة مع حكومات الأقاليم، التي يشكل شعبها جزءاً لا يتجزأ من مجتمع الولايات المتحدة، كما يتضح من إدراجها في نفس الحزمة الاتحادية للإغاثة والتعافي في مواجهة جائحة كوفيد-19 المقدمة إلى جميع الولايات الـ 50 وفي نشر وتنفيذ قانون الاستثمار في البنى التحتية والوظائف وقانون الحد من التضخم لعام 2022. وتعمل الحكومة الاتحادية في شراكة وثيقة مع الحكومات المحلية لتعزيز التنمية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. وقد اعترفت الإدارة الحالية، في إطار سياساتها الرامية إلى الاعتراف بالظلم الإثني والعنصري ومعالجته، بالإجراءات الاتحادية والممارسات المؤسسية السابقة التي لم تكن متسقة، في بعض الحالات والظروف، مع حماية المساواة في الحقوق والفرص لجميع أفراد المجتمعات المحلية المتنوعة في الأقاليم.

52 - وأضاف ممثل الولايات المتحدة أن الولايات المتحدة تعترف بالتزاماتها بموجب المادة 73 (هـ) من الميثاق بتعزيز تقرير المصير لشعوب ساموا الأمريكية، وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وفي حين أن هذه الأقاليم تتمتع بمركز الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإنها تمارس الحكم الذاتي محليا وتتمتع بتمثيل سياسي اتحادي. ويعمل ممثلوها المنتخبون في مجلس النواب في عدة لجان هامة، حيث يشاركون في مناقشات بشأن التشريعات الوطنية. ويدعى حكام الأقاليم بانتظام إلى اجتماعات لجان الاختصاص القضائي التابعة لمجلس الشيوخ والنواب لتقديم تقارير عن مركز الإقليم المعني والدعوة إلى إجراء تغييرات والقيام بمبادرات في السياسة الاتحادية. ويستضيف الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية الحكام وممثلي الولايات المتحدة لكل إقليم في دورة عامة سنوية لكبار المسؤولين، بحضور ممثلين عن الإدارة، وهم يستطيعون تسجيل الأولويات والشواغل المتصلة بالتنفيذ المحلي للسياسات والمبادرات الاتحادية.

53 - وفي الجلسة نفسها، كرر الممثل تأكيد مشاغل وفد بلده من أن مشاريع القرارات المقرر اعتمادها في الجلسة تعطي وزنا مبالغا فيه للاستقلال باعتباره خيارا واحدا يناسب الجميع لتحديد مراكز الأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير. وقال إنه، بناء على ما ورد في إعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي مركز سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون ذلك الشعب حراً في تقرير هذا المركز، وإنه يجب على الأمم المتحدة من ثم ألا تسعى إلى التأثير في نتائج عمليات إنهاء الاحتلال، بل يجب عليها بالأحرى أن تحترم الإرادة الحرة للشعوب (انظر A/C.4/77/SR.9).

## عاشرا - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

### ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

54 - في الجلسة العاشرة، المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتمدت اللجنة الرابعة، من دون تصويت، مشروع القرار العاشر المعنون "مسألة غوام" الوارد في الفصل الثامن من تقرير اللجنة الخاصة (A/77/23).

### باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

55 - في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، اتخذت الجمعية العامة، من دون تصويت، القرار 140/77 استناداً إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/77/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية:

- (أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب غوام، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛
- (ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار في غوام عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب غوام هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت بالأعمال الجارية التي تقوم بها لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته لهذا الحق، وبالجهد التي تبذلها لتتقيف الجمهور؛

(هـ) أكدت أن عملية إنهاء الاستعمار في غوام ينبغي أن تكون متسقة مع الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(و) أهابت مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدتها ناخبو غوام في استفتاء عام 1987 ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهد تقرير المصير لشعب الشامورو، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وأكدت ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

(ح) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير عمله المتعلق بالجهد المبذولة للتوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، ورحبت بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخرا في مجال التوعية؛

(ط) طلبت كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، ولاحظت الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛

(ي) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بآراء شعب غوام ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين غوام والدولة القائمة بالإدارة؛

(ك) أكدت أيضا أنه ينبغي أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، ومنها الحلقات الدراسية الإقليمية، وذلك من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة

بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في غوام، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) أهابت أيضا بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ن) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للالتماس كل مساعدة ممكنة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معا، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(س) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(ع) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور ومن تأثير العسكرة على البيئة، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم، وذلك وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ف) طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم كلما توافرت معلومات بهذا الشأن؛

(ص) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة غوام وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

المرفق

خريطة غوام

